الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الثلاثاء
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/49/SR.10
22 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البنـــد ٨٧ مـــن جـــدول الأعمـــال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91؛ A/49/228-S/1994/827؛ A/49/256؛ A/49/307-S/1994/958؛ A/49/381، A/49/462 و Corr.1)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (A/49/83؛ A/49/287-S/1994/894؛ A/49/328)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/49/328)

١ - السيد أوسا (مدير شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية بإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): عرض التقرير المعد عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي (A/49/328)، وأعرب عن أمله في أن يكون التقرير وثيقة معلومات أساسية مفيدة للنظر في الخطة المسماة "خطة للتنمية". وقال إن النمو في البلدان النامية - وهو يعد هدفا رئيسيا للإعلان وللاستراتيجية - قد تسارع في التسعينات. وهو في الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٩٣، قد تجاوز ٥ في المائة، ومن المتوقع أن يرتفع الى ٥,٧٥ في المائة في ١٩٩٥. وتزامن حدوث هذه الزيادة في النمو مع فترة عانت البلدان المتقدمة النمو فيها ركودا اقتصاديا. وحيث أن البلدان المتقدمة النمو تلعب دورا رئيسيا في المحافظة على الإطار الدولي المؤاتي للتنمية المستدامة في البلدان النامية، فإن التحسن الذي طرأ مؤخرا على مستقبل اقتصاداتها المرتقب في الأجلين القصير والمتوسط يعد أمرا مشجعا. وعلى الرغم من النكسات الاقتصادية والاجتماعية، فإن عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال شهدت تحولا وأحرزت تقدما كبيرا في دمج اقتصاداتها تلك في الاقتصاد العالمي.

٢ - وأضاف قائلا إننا يجب أن نرحب باختتام دورة أوروغواي بوصفه انجازا رئيسيا في مجال التعاون الدولي، وحث على التنفيذ السريع للاتفاق. وبين أن الاتجاهات السائدة في أسعار السلع الأساسية تشير الى أن تنويع الصادرات يجب أن يبقى هدفا طويل الأجل بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في افريقيا. وذكر في هذا الصدد أن فهم العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة قد تحسن كما يدل على ذلك كون أن تخفيض فرنك الجماعة المالية الافريقية، المعلن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أخذ، على ما يبدو، يحقق التأثير المرجو في الصادرات في بعض البلدان. هذا الى أن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تزيد هي أيضا من المساعدة المقدمة لهذا الغرض.

(السيد أوسا)

٣ - ومضى قائلا إن التكامل الإقليمي يحرز تقدما كبيرا فيما بين البلدان النامية وأخذ يسهم إسهاما كبيرا في النمو. فنجد في أمريكا اللاتينية، أن الترتيبات التجارية الإقليمية أخذت تزداد فعالية؛ وكما نجد في آسيا، أن التجارة داخل المنطقة آخذة في النمو السريع حتى مع عدم وجود اتفاقات تجارية رسمية، في

حين أن افريقيا تبدي اهتماما متجددا بالترتيبات التجارية الإقليمية. وبعد سنوات طويلة من التدفقات المتجهة الى الخارج، عادت الموارد المالية الخاصة فأخذت تتدفق من جديد الى البلدان النامية بكميات كبيرة.

٤ - واستطرد قائلا إن أهداف الإعلان والاستراتيجية لا تزال، في الوقت نفسه، بعيدة عن التحقيق في عدد كبير من المجالات. ففي الكثير من البلدان، ولا سيما في افريقيا، نجد أن الدخل الفردي ومستويات المعيشة إما أنهما بقيا على حالهما دون تغيير أو أنهما أصيبا بتدهور. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا تزال الكثير من البلدان تعاني صعوبات في خدمة الدين وميزان المدفوعات.

٥ - وأشار الى أن النتيجة التي انتهى إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تمثل خطوة كبرى في مجالي تنمية الموارد البشرية والسياسات السكانية. ويركز برنامج عمل المؤتمر على جملة أمور منها دور التعليم، ولا سيما تعليم النساء، في تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة، وضرورة تحسين إدماج السياسات السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية الدولية.

٦ - وقال إن التعاون الدولي في مجال حماية البيئة - وهو موضوع رئيسي في كل من الإعلان والاستراتيجية - تلقى دفعة ضخمة في جملة مؤتمرات وصكوك منها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ والاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ والتنوع الأحيائي، والتوقيع من وقت جد قريب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والنتيجة التي خلص إليها المؤتمر العالمي المعقود مؤخرا عن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة؛ والاتفاق على تشغيل وتمويل مرفق البيئة العالمية. ومع ذلك، فإن التوقعات المتعلقة بالتمويل الكلي وتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيات النظيفة لم تتحقق بعد. بل إن بعض المعايير تدل على أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية قد اتسعت وأن التنمية المستدامة والسليمة إيكولوجيا قد تراجعت نتيجة لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وإن من المهم اغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها الانتعاش الاقتصادي العالمي لتعزيز قابلية الاستدامة، وضمان توزيع أكثر إنصافا للدخل على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاون الإنمائي، بما فيه نقل الموارد، على الصعيد الدولي.

٧ - السيد بلحيمر (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه بعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد الإعلان والاستراتيجية، فإن الاقتصادات النامية لا تزال تصارع صعوبات خارجية - زيادة مطردة في عبء الدين، وتدهور في معدلات التبادل التجاري، وانخفاض مستمر في أسعار السلع الأساسية. كما أن إمكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو لم تتحسن. وتواجه البلدان النامية أيضا صعوبات داخلية

مثل الفقر والبطالة والأمية. وزادت من تهميش تلك البلدان حالة دولية تناقص استقرارها وازداد تعقيدا بسبب الاتجاه نحو العالمية.

٨ - وأشار الى أن الإعلان والاستراتيجية يرتبان على البلدان المتقدمة النمو التزاما بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مستقرة ويمكن التنبؤ بها في حين يتعين على البلدان النامية أن تحدث اقتصاداتها عن طريق إجراء إصلاح هيكلي وتهيئة بيئة داخلية مؤاتية للاستثمار الأجنبي. ولكن بدلا من أن تقوم الدول الصناعية بتنسيق سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي، سعت الى حل مشاكلها الداخلية في سياق وطني بحت أو متعدد الأطراف على نحو مقيد. ومن ناحية أخرى، طبقت البلدان النامية إصلاحات اقتصادية تمت في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة ودون دعم من البيئة العالمية. وقد قفزت معدلات النمو في بضعة بلدان من نسبة تجاوز ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣، ولكنها لم تكن في الأغلبية العظمى من الحالات كافية لإحداث انطلاقة اقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المعدلات حتى هي تقل كثيرا عن النسبة المئوية التي تعتبر الحد الأدنى اللازم لإحداث تغيير حقيقي في اقتصادات البلدان النامية، وهي ٧ في المائة. وتعد الحالة فيما يقرب من جميع البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا خير مثال لعدم التنمية.

٩ - وقال إنه يجب بذل مزيد من الجهد لضمان أن يحقق الإعلان والاستراتيجية شيئا من النتائج. وينبغي توفير مزيد من الموارد لتنمية الجنوب، كما يجب التصدي لمشكلة الدين الخارجي من جميع جوانبها بهدف تنشيط النمو. ويجب أيضا أن تمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية عند تنفيذ القواعد الجديدة للتجارة المتعددة الأطراف المحددة في إطار جولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، يجب رفع أسعار السلع الأساسية بعدة طرق منها زيادة الطلب في البلدان المتقدمة النمو ووقف المضاربة والتلاعب بالأسعار في الأسواق العالمية للسلع الأساسية. وبالمثل، فإن الأمر سيتطلب مساعدة مالية وتقنية لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق تنوع أفقي ورأسي في صادراتها.

١٠ - وقال إن الدول الصناعية، في عالم مترابط بشكل متزايد، ستوسع في واقع الأمر فرصها التجارية والمالية ودعمت جهود بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، فإن الخطة المسماة "خطة للتنمية" لا بد أن توفر قوة دافعة جديدة لتنفيذ الإعلان والاستراتيجية وتساعد على كفالة استمرار أهميتها في اقتصاد عالمي متغير.

١١ - السيد هينتزة (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا، فأشار الى أن عددا من البلدان النامية أسهم مساهمة كبيرة في تحسين الصورة الاقتصادية عموما. وتبعا لأحداث الأرقام التي قدمتها "إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات" من المتوقع أن يقفز معدل النمو الاقتصادي الدولي،

الذي بلغ ٢ في المائة في عام ١٩٩١، الى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يجاوز معدل النمو السنوي في العالم النامي ٥ في المائة. وأضاف أن الاتحاد يرحب بكون أن البلدان النامية تواصل الجهود التي تبذلها في سبيل التكيف كما لاحظ أن متوسط نمو يقرب من ٦ في المائة في تلك البلدان هو متوسط قابل للاستدامة فيما يبدو على مدى أطول.

١٢ - وقال إنه على الرغم من ظهور دلائل مبكرة على الانتعاش وعلى نمو القطاع الخاص، فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لم تندمج بأي حال كل الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي العديد من هذه البلدان، ولا سيما في كمنولث الدول المستقلة، أخذ الانتاج ينخفض بسرعة وأخذت مستويات المعيشة في التدهور. والاتحاد الأوروبي، وهو شريك رئيسي في التعاون مع هذه البلدا، لا يزال يعتبر الأمم المتحدة محفلا هاما للتصدي لحالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٣ - وأشار الى أن تحسن احتمالات النمو والسيطرة على التضخم في أوروبا الغربية قد مكن السلطات النقدية من زيادة تخفيض أسعار الفائدة مرة أخرى. وسيكون من الضروري زيادة تعزيز الماليات العامة في جميع البلدان الصناعية إذا أريد تقليل استيعاب الدولة للمدخرات والإفراج عنها للاستثمار الخاص. ولمعالجة مشكلة ارتفاع البطالة - وهي مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية رئيسية - توصل الاتحاد الأوروبي الى اتفاق لمواصلة سياسته الموجهة نحو تحقيق الاستقرار، والسعي الى إحراز مزيد من التقدم في مجال استقرار الأسعار وأسعار الصرف، ومتابعة الجهود الرامية الى زيادة تعزيز الميزانيات الحكومية، ومواصلة تحسين قدرة الاقتصادات الوطنية على التكيف مع الاقتصاد العالمي المتغير.

١٤ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على التعاون مع البلدان النامية، وهو ملتزم بموجب المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي نفسها بأن يأخذ أهداف تلك البلدان في الحسبان في سياسته العامة. وهو يؤيد التجارة الحرة بوصفها وسيلة لضمان نمو عالمي دائم وعمالة دائمة ومستويات كريمة للمعيشة على أساس دائم. وفي هذا الصدد، تعززت احتمالات الانتعاش الاقتصادي العالمي بشكل كبير نتيجة لنجاح جولة أوروغواي. وقد أسهمت البلدان النامية على نحو متزايد في نمو التجارة العالمية، لا بل إنها فاقت البلدان الصناعية في هذا المجال. وحيث أن الكثير من البلدان النامية هي من بين الدول المصدرة الرئيسية في العالم، فإن أهمية مساهمتها في جولة أوروغواي كانت أكبر وأكبر. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ السريع للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مراكش وبإنشاء منظمة التجارة العالمية.

(السيد هينتزة، ألمانيا)

١٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي مساهم رئيسي في التعاون الانمائي وسيواصل المساهمة فيه على الرغم من قيود الميزانية. وعلى الرغم من أن تدفقات الموارد الى البلدان النامية استمرت في النمو، فان عددا

كبيرا من البلدان وخاصة أقل البلدان نموا، لم تتمكن من اجتذاب تدفقات مالية جديدة من المصادر الخاصة ولا تزال تعتمد الى حد كبير على المساعدة الانمائية الرسمية. وأشار الى أن وفده يرحب بتجديد مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي الذي تحصل أفقر البلدان النامية عن طريقه على موارد مالية بشروط تساهلية.

١٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بإكمال المفاوضات المتعلقة باعادة تشكيل هيكل "مرفق البيئة العالمية" واعادة تزويده بالموارد، مما سيساعد البلدان النامية في جهودها الرامية الى الاسهام في تحقيق الأهداف البيئية العالمية. ولكن استدامة البيئة ليست قاصرة على مشاريع "مرفق البيئة العالمية". بل ينبغي لجميع جهود المساعدة الانمائية أن تأخذ في الحسبان الشواغل البيئية التي يجب أن تدمج في سياسات البلدان الصناعية والنامية على السواء بغية تعزيز التنمية المستدامة.

١٧ - وأشار الى أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو مؤتمر أحرز نجاحا كبيرا، أكد الأهمية الأساسية لاتباع نهج متكامل إزاء قضايا السكان. وقد انتقل المجتمع الدولي من تركيزه السابق على الشؤون الديمغرافية والحد من عدد السكان وبدأ يركز على التنمية المستدامة، والاستهلاك، وأنماط الانتاج، والمسؤولية الفردية، وحقوق المرأة. وستكون الشواغل الاجتماعية وتمكين المرأة من القضايا الرئيسية المطروحة على مؤتمر القمة العالمي القادم للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٨ - ومضى قائلا إن تحسين ومنع الانسان احتل بؤرة الاهتمام في جميع النهج المتبعة لتحقيق التنمية. وهناك ارتباط وثيق بين الديمقراطية وحقوق الانسان وبين التنمية، ولاسيما تنمية الموارد البشرية. ويجب لذلك أن تقترن السياسات الاقتصادية السليمة بنهج ايجابية تعزز احترام الديمقراطية وتشجعها.

١٩ - السيدة يانغ ياني (الصين): قالت إن تنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد أقل البلدان نموا الرابع يتطلب بذل جهود ترمي الى تعزيز التزام المجتمع الدولي بالتعاون الانمائي الدولي، واتباع نهج عملي يركز على القضايا الحقيقية ويستفيد من قدرات الأمم المتحدة والدور الخاص الذي تؤديه. وأضافت أن استمرار نمو الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية يعتمدان على وجود بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية وتعاون دولي، وإلا فان من المستبعد أن ينجح التكيف الهيكلي والاصلاح في أي بلد.

(السيدة يانغ ياني، الصين)

٢٠ - وأشارت الى أن أية خطة التنمية ينبغي أن تجسد على نحو كاف نتائج جولة أوروغواي وما تمخضت عنه بعض المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما ينبغي أن تعزز تنفيذ برامج في ميادين محددة مثل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والسكان والتنمية، وحماية البيئة، والعلم والتكنولوجيا والتجارة.

٢١ - وأضافت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تتوخى تنفيذ الاعلان والاستراتيجية الانمائية الدولية، أن تدعم توجيهها وتنسيقها لسياسات الاقتصاد الكلي، ومن بينها ما تضطلع به "مؤسسات بريتون وودز" من أدوار في مجال السياسة والتنسيق وينبغي أن يكون للبلدان النامية رأي أكبر في قرارات السياسة العامة التي يرجح أن تؤثر عليها تأثيرا محسوسا حيث أن استبعادها من الاشتراك الفعال في عملية صنع القرارات في مجال تنسيق الاقتصاد الكلي أمر لا يتسق مع دورها المتزايد في الاقتصاد العالمي. ولن يدعم التعاون الانمائي الدولي ويسهم في ازدهار الاقتصاد العالمي ككل إلا وجود آلية ذات قاعدة عريضة وخصائص ديمقراطية وعادلة وفعالة للتنسيق والتعاون الاقتصادي الدولي.

٢٢ - وقالت إن نقص الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية قد بدأ يعرض تنفيذ الاستراتيجية للخطر. وأعربت عن أمل وفدها في أن يركز الأمين العام في تقريره القادم الذي يعده عن خطة للتنمية على المجالات والبرامج ذات الأولوية في الاستراتيجية وأن يتناول مسألة نقص الموارد اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة الانمائية.

٢٣ - السيد يوسف (بنغلاديش): قال ان العالم مر بتغييرات رئيسية في الميدانين السياسي والاقتصادي في السنوات الأربع التي انقضت على اعتماد الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع. وأضاف ان بعض هذه التغييرات تعوق تنفيذ أهداف ومقاصد الاستراتيجية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية الى إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية تقاصرت كثيرا عن التوقعات.

٢٤ - وأشار الى أنه لا يمكن تحقيق هدف القضاء على الفقر دون نمو اقتصادي مستدام وتوزيع عادل في بيئة خارجية مؤاتية. وفي كثير من الحالات، بذلت المساعي من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي دون إيلاء اعتبار لاحتياجات ومصالح القطاعات الفقيرة والضعيفة من السكان. ويسود في جميع ارجاء العالم اتجاه مقلق نحو ارتفاع مستويات البطالة كما أن الفقراء العاملين وناقصي العمالة يشكلون الجزء الأكبر من الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم. وهناك لذلك صلة أساسية بين العمالة المنتجة وتقليل الفقر.

(السيد يوسف، بنغلاديش)

٢٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف. ومع هذا فإن المتوقع أن الكثير من البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية ستتضرر من تحرير التجارة، وذلك على الأقل في الأجل القصير. ولن تستفيد هذه البلدان من تحرير التجارة ما لم تتخذ ترتيبات تعويضية كافية وتمنح معاملة تفضيلية.

٢٦ - وذكر أن هناك مشكلة أخرى هي استمرار تدهور أسعار السلع الأساسية. وقال ان البلدان النامية، باقتصاداتها الضعيفة وهياكلها المتخلفة، تواجه مهمة تنويع اقتصاداتها وصادراتها. وباستثناء مناطق قليلة، لا يزال التقدم نحو التصنيع في حده الأدنى. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا حاسما في الجهود التي تبذلها العديد من البلدان النامية لتحويل اقتصاداتها الى القطاع الخاص كما يمكن أن ينشط نقل التكنولوجيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من تدابير التكييف والاصلاحات الاقتصادية، فلم ينجح حتى الآن سوى عدد قليل من البلدان النامية في اجتذاب قدر كاف من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٧ - وقال ان نمو المساعدة الانمائية الرسمية يقل كثيرا عن الأهداف المحددة في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية، ولم تتحقق الأرباح المرجوة من السلم. وقد زادت أزمة الدين من تعقيد المسائل. وبينما استفاد عدد قليل من البلدان من ترتيبات الاغاثة التدريجية فلا تزال أغلبية البلدان النامية مثقلة بالديون. واذا لم تتوفر استراتيجية شاملة للتصدي لهذه المشكلة، فسيستمر استنزاف العملات الصعبة التي حصلت عليها البلدان النامية بشق الأنفس والتي كان يمكن أن توجه بدلا من ذلك الى القطاعات ذات الأولوية في اقتصاداتها.

٢٨ - وأضاف أن استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا في التسعينات سيجري في عام ١٩٩٥. وكثيرا ما تتعرض الجهود الانمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا للاعاقة نتيجة لعوامل تخرج عن إرادتها، مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية، وزيادة المديونية، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية، والكوارث الطبيعية، والكوارث التي يتسبب فيها البشر. وما لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات عاجلة لتخفيف حدة المشاكل الخاصة التي تعانيها أقل البلدان نموا، فإن هذه البلدان ستظل مستبعدة من كل النواحي تقريبا من الأنشطة الانمائية العالمية.

٢٩ - السيد بيفرو (فنزويلا): قال إن الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم وإن كانت تدعو الى شيء من التفاؤل، فإن البلدان النامية لا تزال تواجه حالات عدم تيقن فيما يتعلق بالشروط اللازمة لتنميتها، وهي فتح أسواق لصادرات البلدان النامية، وتوفير الاستقرار لأسعار السلع الأساسية، وإيجاد حلول طويلة الأجل لأزمة الدين الخارجي، واستمرار تدفقات رأس المال الخاص والعام.

(السيد بيفرو، فنزويلا)

٣٠ - وأشار الى أن التطورات في ميدان التعاون من أجل التنمية، وإن كانت واعدة، فانها تنطوي أيضا على عدد من أوجه عدم التيقن. فأحدث الاتفاقات المتعددة الأطراف، ولاسيما منها جدول أعمال القرن ٢١ وبرامج العمل الأخرى في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، ستتطلب نقلا ضخما للموارد، كما أن الاتفاقات النهائية لجولة أوروغواي ستتطلب اعادة توزيع تكاليف وفوائد دعم الاقتصادات المفتوحة. وفي الأجل القصير، ستتطلب جهود التكييف والتحويل الى القطاع الخاص مساعدة في ميادين الاستثمار والتكنولوجيا والعمالة وتوليد العملة الأجنبية لضمان نجاح واستمرارية الاصلاحات الهيكلية.

٣١ - وأضاف أنه لا توجد حتى الآن صورة واضحة للتأثير الذي ستخلفه التنمية المستدامة على مشاكل بعينها من مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك فان وفده يرحب باستعداد المجتمع الدولي للتصدي لهذا التحدي ويشعر بالارتياح لأن الأمم المتحدة دعيت لأداء دور حفاز في هذا الجهد. إن انشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واعادة تشكيل "مرفق البيئة العالمية" وتزويده بالموارد يدلان على نوع التغييرات المتطلبة بل الممكنة في واقع الحال.

٣٢ - وأشار الى أن أية خطة للتنمية ينبغي أن تتصدى لقضايا هامة معينة مثل التحويل الصافي للموارد اللازمة للتنمية، ونقل التكنولوجيا، وإمكانية الوصول الى الأسواق. وعلى الرغم من الجهود التي بذلك لحل مشكلة الدين الخارجي، فان هذه المشكلة لا تزال تمثل الحلقة الضعيفة في استراتيجية حفز التنمية.

٣٣ - واستطرد قائلا إن بعض البلدان وإن كانت قد تمكنت من جديد من الوصول الى أسواق الائتمان فإن مشكلة الدين الخارجي لم تحل بعد. ولا تزال المديونية الخارجية تحد من قدرة معظم البلدان النامية على تنفيذ برامج اجتماعية وانتاجية هامة. وعلى الرغم من أن صيغ السوق المعتمدة كفلت القدرة للنظام المصرفي الدولي فانها لم تكفل بالضرورة التنمية والنمو، وهما المعادلان اللازمان لأية استراتيجية تتعلق بالدين الخارجي. ولقد خففت اعادة جدولة الديون من حدة المشكلة، ولكنها ليست حلا وذلك لأنه برغم ما كان لها من أثر على تدفقات الموارد الخاصة، فإن علينا أن نتذكر أن مثل تلك التدفقات تعتمد الى حد كبير على فرص الاستثمار التي تتيحها عمليات التكييف والتحويل الى القطاع الخاص على الثقة التي تولدها السياسات الاقتصادية للبلد. واختتم بقوله إن تلك عملية حساسة تتطلب التعاون المستمر بين جميع الأطراف، ولاسيما منها المؤسسات المالية الدولية.

٣٤ - السيدة دي لاتيرزا (باراغواي): تكلمت باسم الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، فأشارت الى أن انشاء معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب سيتم بشكل نهائي خلال عام ١٩٩٤، وأن الغرض منها هو توسيع نطاق الأسواق الوطنية لأعضائها عن طريق التكامل الاقليمي الذي هو شرط أساسي للتعجيل بالنمو الاقتصادي. وقال إن تلك السوق ستتيح جملة أمور منها حرية تنقل السلع والخدمات، وإزالة الرسوم

(السيدة دي لاتيرزا، باراغواي)

الجمركية، والقيود غير المتعلقة بالتعريفات. وهي تستند الى الحقوق والواجبات المتبادلة للأعضاء وتتطلب تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية بغية ضمان التنافسية.

٣٥ - وذكرت أن رؤساء البلدان الأعضاء في السوق وضعوا في اجتماعهم الأخير تعريفة خارجية مشتركة وأحرزوا تقدما كبيرا في إزالة الحواجز التي تعترض سبيل التجارة فيما بين بلدانهم. وقالت إن من الممكن بحلول نهاية عام ١٩٩٤ تداول منتجات أي من البلدان الأعضاء في أنحاء المنطقة بدون أية تعريفة جمركية. وبينت أن باراغواي اقترحت انشاء آلية فوق وطنية للادارة يكون لها أمين عام ومحكمة عدل للجماعة. وتضمن هذه الآلية الحياد، والموضوعية التقنية، والانصاف، والاستقلال وذلك بمعزل عن المصالح الوطنية.

٣٦ - واستطردت قائلة إن الفكرة الرئيسية وراء انشاء معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب هي إذكاء روح المنافسة، إلا أن أعضاءها ملتزمون أيضا بتعزيز تماسكهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التضامن. وقد أثبتت التجربة أن نجاح التكامل الاقليمي يتطلب تقليل الفوارق الاقتصادية بين مختلف الأعضاء. ويحظى التضامن الاقليمي بأهمية خاصة بالنسبة لباراغواي التي هي بلد غير ساحلي.

٣٧ - وأضافت أن بلدان السوق تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية، إلا أنها تلاحظ بعين القلق أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لحفز نموها الاقتصادي لم تسفر عن مبادرات مماثلة من جانب البلدان المتقدمة النمو. ويجب أن يؤدي نجاح جولة أوروغواي الى تهيئة مناخ مؤات لتشجيع علاقات تجارية أكثر انصافا بين الشمال والجنوب.

٣٨ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال انه رغم أن وفده يعتزم أن يدلي ببيانه الموضوعي عن قضية التعاون الاقتصادي الدولي في سياق مناقشة الخطة المسماة "خطة للتنمية"، إلا أنه يود ابداء بعض الملاحظات التي تدعو اليها بيانات بعض أعضاء اللجنة الآخرين. وأضاف أن العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (A/49/328) يجب أن تدرس بعناية، كما ينبغي تناول أية "مشاركة" مع تلك المنظمة بحذر.

٣٩ - ومضى قائلا إن البيان الصادر عن مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبع (A/49/228، المرفق الأول) يثير مسألة هامة هي مسألة التغييرات المؤسسية التي قد يستلزمها الأمر لمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويجب مناقشة اختصاصات الأمم المتحدة ومزاياها النسبية وتحديدها بوضوح. ويجب على الدول الأعضاء أن تسأل نفسها ماذا يمكن للأمم المتحدة أن تفعله أفضل مما يمكن أن تفعله أية منظمة أخرى من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

(السيد دوغان، الولايات المتحدة الأمريكية)

٤٠ - وقال انه يوافق ممثل الصين على أنه يجب تشجيع الرابطة العضوية بين الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية والخطة المسماة "خطة للتنمية"، واقترح النظر في الاعلان والاستراتيجية مستقبلا في اطار البند المتعلق بالخطة المسماة "خطة للتنمية".

٤١ - السيد نادجي (غانا): ذكر أن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع إنما اعتمدا إيمانا بأن نمو الاقتصاد العالمي وتنميته سيولدان زيادة قصوى في المنافع بالنسبة الى جميع البلدان.

٤٢ - واستطرد قائلا إن على البلدان النامية أن تقوم بدور فعال في اعادة تنشيط اقتصاداتها والاقتصاد العالمي على حد سواء. وأشار الى أن تحقيق معدل نمو بنسبة ٧ في المائة يعتبر شرطا مسبقا لاعادة التنشيط هذه. وفي البلدان الصناعية، يتعين أن يتحقق النمو المستدام عن طريق تنسيق سياساتها وفي مجال الاقتصاد الكلي. ولكن الواقع هو أنه لم يحرز غير تقدم ضئيل في سبيل تحقيق هذه الأهداف. ومن ذلك أن نمو الانتاج العالمي في عام ١٩٩٤ سيكون أقل من متوسط معدل النمو في الثمانينات. وبينما تسجل بعض البلدان النامية معدلات نمو تصل الى ٥ في المائة، فإن البلدان النامية المنخفضة الدخل، ولاسيما في افريقيا، لم تشهد غير تغير قليل أو لم تشهد تغيرا عللا الاطلاق في السنوات العشر الماضية. وعلاوة على ذلك، فرغم انتاء الركود في كثير من البلدان المتقدمة إلا أن البطالة آخذة في الازدياد.

٤٣ - وأضاف أن آخر الأرقام الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجل على أن تدفقات المعونة العالمية انخفضت بما يقرب من ٨ في المائة في عام ١٩٩٣؛ وكانت التخفيضات كبيرة على نحو استثنائي بين المانحين التقليديين. وفوق ذلك، انخفضت القروض التي منحها البنك الدولي لبلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة على نحو مخيب للآمال. وحقيقة الأمر، أنه لم تكن هناك عموما اقتراحات ملموسة لصالح افريقيا استجابة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وفي هذا السياق، يعتقد وفده أن نتيجة المفاوضات المتعلقة بانشاء مرفق مقترح لتشجيع تنويع السلع في افريقيا سيكون بمثابة اختبار لالتزام المانحين تجاه تلك القارة.

٤٤ - وقال ان اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سيكون له أثر مؤات على بعض البدلان النامية، ولكن هناك بلدانا أخرى، أكثرها في افريقيا، ستكون معرضة لخطر التهميش. ومن البنود الأخرى المثيرة للاحباط في ميزانية الحسابات التناقص المستمر في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، وعدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمعونة، وحجـــم الدين الخارجي ولاسيما في افريقيا، وركود أسعار السلع الأساسية، واختلال معدلات التبادل

(السيد نادجي، غانا)

التجاري. وبينما تؤكد البلدان النامية من جديد مسؤوليتها عن نموها الاقتصادي، فانها تسعى للحصول على أسعار مجزية لسلعها الأساسية، وتدابير أكثر فعالية لخفض الدين وخدمته أو إلغائه تماما في بعض الحالات.

٤٥ - ورغم وجود اجماع متزايد على ضرورة التعاون الدولي لوضع أساس التعايش السلمي والآمن للبشرية جمعاء، فإن التنمية لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. ومن الضروري الاضطلاع بعملية جديدة في مجال تأكيد الترابط تقوم الأمم المتحدة فيها بدور رائد في تكوين الاجماع لأغراض اتخاذ القرارات السياسية التي توجه التنمية العالمية.

٤٦ - السيد ساينون (ماليزيا): قال انه على الرغم من أن التقرير يمثل الاتجاهات السائدة عموما في الحالة الاقتصادية في العالم فانه لم يوفر تحليلا نقديا كافيا لأوجه النجاح والتقصير في الاستراتيجية الانمائية الدولية. ولا تزال محنة البلدان النامية مهملة الى حد كبير. ويعزى الكساد الواسع الانتشار الذي تعانيه هذه البلدان - وتدهور الانتاج والدخل الفرديين في بعض الحالات - الى كساد الاقتصاد العالمي والركود في اقتصاداتها المحلية الناجم عن تناقص أسعار السلع الأساسية والافتقار الى حافز للنمو.

٤٧ - وذكر أن تضاؤل الدعم السياسي للمساعدة الانمائية في البلدان المانحة بترك علامة استفهام خطيرة بشأن المصير المحتمل للالتزامات المضطلع بها، على سبيل المثال، في اطار جدول أعمال القرن ٢١ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو يبعث للبلدان النامية برسالة سياسية غير صحيحة.

٤٨ - وأضاف أن ما ورد في التقرير من أن تحرير التجارة في البلدان النامية قد حدث بسرعة أكبر بكثير مما حدث بها في البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة يؤكد شعوره بأن اقتراح البلدان المتقدمة النمو إدراج بنود اجتماعية وبيئية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية هو الرسالة الصحيحة. وذلك أن على البلدان المتقدمة النمو أن تحرر أسواقها هي قبل السعي لفرض شروط ناهية على الآخرين.

٤٩ - واستطرد قائلا إن وفده لا يتفق مع ما جاء في الفقرة ٣٧ من أن المبادرة الكبرى لتكوين كتلة في آسيا كانت في أساسها ردا على ظهور رابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والاتحاد الأوروبي. فالغرض في حالة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هو تحقيق الاستفادة المثلى من القدرة الاجمالية لبلدان المنطقة عن طريق الاستفادة المثلى من تكاملها بزيادة التجارة الاقليمية داخل المنطقة. وهذه نزعة اقليمية قائمة على أسلوب مفتوح، وهي لا تمثل كتلة تجارية.

(السيد ساينون، ماليزيا)

٥٠ - وأشار الى أن نقل التكنولوجيا يتطلب نظاما أكثر تحررا. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الخاصة هي قنوات فعالة لمثل عمليات النقل هذه، وهي تتيح اطار عمل لتدريب الموظفين المحليين ولبناء القدرة الوطنية وإمكانية الابتكار فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات التي لن تفيد المشاريع التجارية المعنية فحسب بل الاقتصاد العالمي أيضا. وقد اتسعت الفجوة التكنولوجية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولاسيما في حالة التكنولوجيات المتقدمة للغاية. ولذا ينبغي التأكيد من جديد على ذلك الجانب من الاستراتيجية الانمائية الدولية، وبخاصة على الاقتراح الداعي الى انشاء مراكز للتفوق في البلدان النامية.

٥١ - وخلص الى القول إن على الأمم المتحدة، على وجه العموم، تعبئة مزيد من الموارد واتخاذ اجراءات مبتكرة لضمان نجاح الاستراتيجية، مع تأدية دور رئيسي في تعزيز التعاون الانمائي الدولي. وعلى الدول الأعضاء، في الوقت ذاته، صياغة اطار عمل جديد للمشاركة القائمة على الابداع والصدق والانصاف.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥